علاقات العمل

إن العلاقات القائمة بين العمال و أصحاب العمل (المستخدمين) في الوقت الحاضر هي الرابطة التي تبنى على أساسها كل أعباء و التزامات الطرفين، فبتقدم الصناعة و التطور التكنولوجي ازداد الصراع بشدة بين طرفي علاقات العمل أي العامل و المستخدم معا. ليحاول كل منهما كسب المزيد من الحقوق لتزيد الطرف الآخر أعباء و التزامات.

1. مفهوم علاقات العمل

لقد اختلفت الآراء و التعاريف في العلاقات الصناعية و العلاقات المهنية و إدارة شؤون المستخدمين و هذا ليس بالغريب في عالم الصناعة الذي لم يتقدم و لم يتطور إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. و منه يمكن الإشارة إلى علاقات العمل في مفهومها العام على:

- **" أنها تنظيم و ممارسة العلاقات بين العمال و أصحاب العمل في إحدى المنظمات الصناعية "**

و تعرف أيضا:

- **" العلاقات الصناعية بأنها العلاقات بين العمال و أصحاب العمل و يشتمل هذا المصطلح لمعناه الواسع العلاقة بين الإدارة و نقابات العمل و بين هذه الأخيرة و بين الأعضاء الذين تضمهم، و بين الدولة و النقابات و أصحاب العمل و الحكومة ".**

و الشكل التالي يوضح مفهوم علاقات العمل

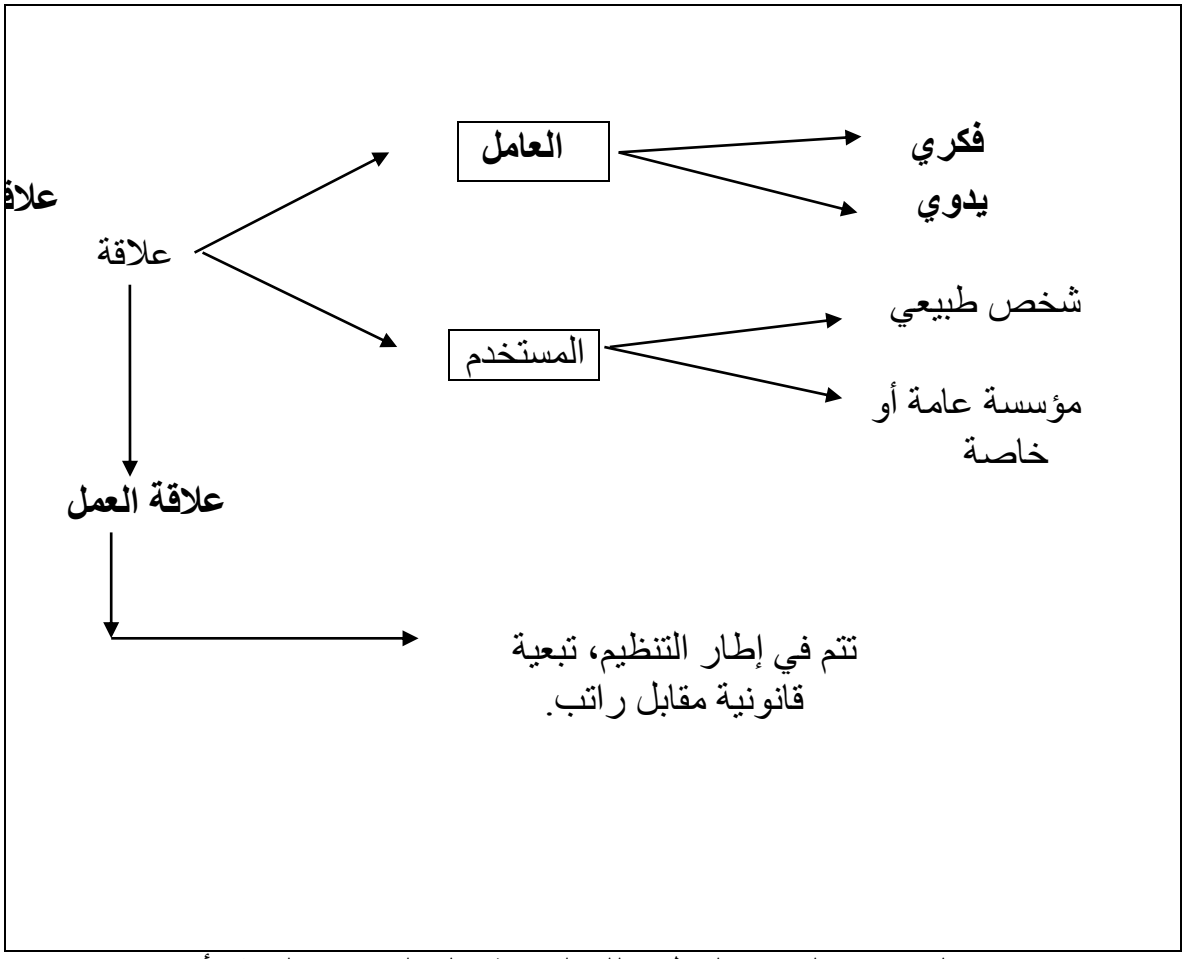

المصدر: المعهد الوطني للعمل (عقد العمل محدد المدة) أكتوبر 2003 ص3

2. مفهوم قانون العمل: لقد عرف هذا الفرع القانوني عدة تسميات متعاقبة بدأ بالقانون الصناعي الذي كان يطق على عمال قطاع الصناعة، ثم القانون الاجتماعي أما مفهومه فيلخص في كونه:
" مجموعة القواعد القانونية التي تحكم و تنظم الروابط بين طرفي علاقة العمل".

إنطلاقا من هذا المفهوم العام حدده أحمية سليمان (2003-2004) على أنه**: " مجموعة من القواعد القانونية و التنظيمية و الاتفاقية التي تحكم و تنظم العلاقات القائمة بين كل من العمال و المؤسسات المستخدمة، و ما يترتب عنها من حقوق و مراكز قانونية للطرفين".**